بسم الله الرحمن الرحيم

كلية المستقبل الجامعة **مادة حقوق الانسان**

قسم تقنيات المختبرات الطبية **م . م / كرار هادي سهر الجبوري**

المنظمات الوطنية لحقوق الانسان

هي منظمات غير حكومية مكرسة للدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك من خلال تحديد الانتهاكات وجمع البيانات حول انتهاكات حقوق الإنسان وتحليلها ونشرها، وتعزيز الوعي العام والضغط على الجهات المسؤولة لوقف هذه الانتهاكات تعرّف، مجموعات حقوق الإنسان، شأنها شأن المنظمات غير الحكومية الأخرى، من خلال خصائصها والقيود القانونية التي تعمل بموجبها (بما في ذلك الضرائب)، منها التعريفات التالية:.

1- غير حكومية" تعني أنها تأسست عن طريق مبادرة خاصة، وهي لا تخضع لنفوذ الحكومة ولا تنفذ مهام عامة.

٢- لها هدف لا يعنى بتحقيق أرباح، أي أنه إذا ما حققت المنظمة أي أرباح، لا يتم توزيعها على الأعضاء، بل تستخدم في الأنشطة التي تسعى لتحقيق أهداف المنظمة.

٣- لا تستخدم العنف ولا تشجع عليه وليس لها صلات واضحة بالجريمة

٤- لها وجود رسمي ونظام أساسي وهيكل وتمثيل ديمقراطي، ولا تتمتع بالضرورة بشخصية معنوية بموجب القانون الوطني.

ما يميّز مجموعات حقوق الإنسان عن غيرها من العناصر السياسية في مجتمع ما هو أن الدعاة السياسيين غالباً ما يسعون إلى حماية حقوق ناخبيهم فقط، في حين يسعى نشطاء مجموعات حقوق الإنسان إلى حماية حقوق الإنسان في ذلك المجتمع والمجتمعات الأخرى، وهي بخلاف الجماعات السياسية التي تسعى لتحقيق مصالح خاصة منفصلة، تسعى مجموعة حقوق الإنسان إلى الحفاظ على العملية السياسية لجميع المشاركين الشرعيين في الصراعات المجتمعية التي تحدث فيها انتهاكات ضد حقوق الإنسان. ويميّز هذا التركيز المستقل مجموعات حقوق الإنسان عن الجماعات الطائفية والحزبية والنقابات العمالية، والتي يكون هدفها الأساسي حماية مصالح أعضاءها، غالباً ما يتم الخلط بين جماعات حقوق الإنسان وجمعيات الأعمال الخيرية، والمنظمات التي تمثل لوبيات معينة، في حين تسعى

جميعها إلى تمييز نفسها عن الحركات السياسية المشاركة في النزاعات التي غالباً ما تتسبب في انتهاكات حقوق الإنسان.

تدّعي مجموعات حقوق الإنسان غالباً المعرفة والخبرة في قضايا حقوق الإنسان والقضايا التي تجرى حولها مسوحات بواسطة مراقبي حقوق الإنسان والباحثين الميدانيين، و تعتبر منظمة العفو الدولية إحدى أشهر المجموعات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان. ومع ذلك فهي كغيرها من المجموعات العديدة التي وسّعت مفهوم "مجموعة حقوق الإنسان" لأنها لم تحافظ على نسق الدعوة إلى قضية واحدة، بل غامرت أيضاً في قضايا أخرى غير حقوق الإنسان، كما أن هناك بعض المنظمات الحكومية التي تسمى مجموعات حقوق الإنسان، كمجموعة حقوق الإنسان البرلمانية البريطانية، لكن هدفها الأول يكون إصدار التقارير بهدف تصميم ووضع السياسات.

يعمل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، على دعم جهود حكومة العراق لتعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون. وكجزء من وظيفته الأساسية ، فإن المكتب مسؤول أيضا عن تنفيذ ولايتين متخصصتين في مجال الحماية من ولايات الأمم المتحدة تتعلقان بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحماية الطفل.

ينفذ المكتب أنشطته بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية العراقية وسلطات إقليم كردستان ، ويعمل بشكل وثيق لدعم منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

تعمل مديرة مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) كممثل قطري لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ، ويعمل مع أعضاء آخرين في فريق الأمم المتحدة القطري في العراق لضمان أن النهج القائم على حقوق الإنسان هو نهج مركزي لجميع عمليات التخطيط والتنفيذ البرامجية للأمم المتحدة.

المكتب لديه موظفين دوليين ووطنيين يعملون في بغداد والبصرة وأربيل وكركوك والموصل. يقوم المكتب برصد حالة حقوق الإنسان في العراق وتوثيقها واصدار تقارير عنها ، كما يشارك في حملات مدافعة قائمة على الأدلة مع حكومة العراق والسلطات الإقليمية الكردية من خلال التقارير العامة والحوار السري.

يهدف عمل المفوضية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المجالات التالية ذات الأولوية:

- تعزيز سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- تعزيز المساواة ومكافحة التمييز.

• منع وحماية حقوق الإنسان في حالات العنف.

• حماية الطفل.

• العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

حرية التعبير والتجمع السلمي:

يرصد المكتب حرية التعبير والتجمع السلمي ويعزز المساءلة عن انتهاكات هذه الحقوق. استجابة للمظاهرات الجماهيرية التي بدأت في مختلف المحافظات العراقية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ ، نشر المكتب خمسة تقارير عن حقوق الانسان ، بما في ذلك تقرير شامل في أغسطس ٢٠٢٠ بعنوان انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في سياق التظاهرات في العراق ، تشرين الأول ٢٠١٩ إلى نيسان ٢٠٢٠، ووردت في هذه التقارير تفاصيل انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالمظاهرات التي قامت بها قوات أمن الدولة ، ومنها ما يلي: الاستخدام المفرط للقوة والاعتقال التعسفي، أنماط القتل والاختفاء والاختطاف وسوء المعاملة / التعذيب ؛ وهجمات عنيفة على مواقع المظاهرات.

كما أوضح التقرير الترهيب والمضايقات المنسوبة إلى الجماعات المسلحة التي لها صلات مختلفة بالدولة والتي تستهدف الأشخاص المرتبطين بالاحتجاجات والنشاط السياسي. وقدمت التقارير عددا من التوصيات إلى الحكومة ، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالمساءلة. بالإضافة إلى ذلك ، يعمل المكتب مع الحكومة بشأن التشريعات التي تؤثر على الحريات الأساسية بما في ذلك قوانين الجرائم الإلكترونية وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات. كما يتعامل المكتب مع الجهات الفاعلة في وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بالحريات الأساسية في الفضاء الإلكتروني.

إقامة العدل:

يواصل المكتب تعزيز المساءلة عن جرائم المنظمات الارهابية ، بما في ذلك من خلال رصد جلسات الاستماع القضائية للمتهمين المزعومين من المنظمات الارهابية، يهدف البرنامج إلى دعم الحكومة لتعزيز وبناء نظام عدالة عادل كعنصر أساسي في دولة ديمقراطية تولد الثقة في مؤسساتها، وبالتالي تعزيز التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود ضد التطرف العنيف.

في كانون الثاني / يناير ٢٠٢٠ ، أصدر المكتب تقريره عن حقوق الإنسان في إدارة العدل في العراق: المحاكمات بموجب قوانين مكافحة الإرهاب وآثارها على العدالة والمساءلة والتماسك الاجتماعي في أعقاب ملاحقة الجماعات المسلحة و المتطرفة في كانون الثاني / يناير ٢٠٢١ ، أطلق المكتب ، بالشراكة مع مجلس القضاء الأعلى ، حملة توعية عامة من

خلال الملصقات ووسائل التواصل الاجتماعي باستخدام الرسوم الكاريكاتورية التي تصور وتشرح الإجراءات الأساسية وحقوق المشتبه بهم أثناء التحقيقات الجنائية بما يتماشى مع القوانين العراقية، بالإضافة إلى ذلك ، أنشأ المكتب برنامجًا منهجيًا لرصد الاحتجاز، ويهدف إلى دعم جهود حكومة العراق لتعزيز حماية حقوق المشتبه بهم والأشخاص المحتجزين، وتحديد سبل منع التعذيب وسوء المعاملة بشكل فعال. كما تقدم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمكتب الدعم لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم المجمعات المسلحة والمتطرفة، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢٢ (٢٠٢٠).

حقوق المرأة:

يعمل المكتب على تعزيز احترام حقوق المرأة واعتماد سياسات تضمن المساءلة عن العنف ضد المرأة بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي. من خلال أنشطة الرصد التي يقوم بها ، يتم بانتظام توثيق والإبلاغ عن حوادث العنف ضد النساء والفتيات ، بما في ذلك القتل المرتبط بالنوع الاجتماعي وأشكال العنف الأخرى. علاوةً على ذلك ، يدعو المكتب إلى تعزيز الحماية القانونية لضحايا العنف المنزلي ومواءمة الأحكام القانونية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ويواصل المكتب جهوده لتنسيق الدعوة لوضع الصيغة النهائية لمشروع قانون مناهضة العنف الأسري وسنّه، في٢ آذار/ مارس ٢٠٢١ ، أطلق المكتب فيلم قصير بعنوان "كسر جدار الصمت" يهدف إلى تعزيز النقاش حول الجهود المبذولة لتجريم العنف الأسري في العراق ، وإضفاء الطابع الرسمي على نظام دعم فعال للناجيات ومحاسبة الجناة على الجرائم المرتكبة داخل المنزل.

كوفيد -١٩ والحق في الصحة:

قاد مكتب حقوق الإنسان حملة توعية بشأن تأثير كوفيد -١٩ على حقوق الإنسان ونسّق الدعوة بشأن تدابير الحماية الصحية المستمرة باستخدام منصات تشمل وسائل التواصل الاجتماعي والجداريات العامة والملصقات والموسيقى والبطاقات البريدية.

منذ تفشي وباء كوفيد -١٩، وضع المكتب تصورًا واستمر في تنفيذ حملة قائمة على التوضيح لزيادة الوعي لتأثير كوفيد-١٩ على حقوق الانسان وتعزيز الامتثال لتدابير الوقاية من كوفيد-١٩ في جميع أنحاء العراق، مع تطور الفيروس وظهور قضايا جديدة وتدابير صحية ، قاد المكتب الجهود لتطوير الرسائل ، بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وقسم الاعلام والعلاقات العامة في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي).

الحملة مبنية على عدة عناصر مختلفة متداعمه، والتي يتم نشرها على قنوات التواصل الاجتماعي المختلفة ، شخصيًا و على لوحات المعلومات. تم نشر الحملة بأكملها بثلاث لغات ، العربية والكردية والإنجليزية ، مع ملصقات مترجمة أيضًا إلى أفيستا ، والآشورية ، والمندان ، والتركمان واليزيدي ، وقد وصل عدد المشاهدين إلى أكثر من نصف مليون مشاهد على وسائل التواصل الاجتماعي التابعة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وحدها.

حقوق الأقليات:

يعمل المكتب على دعم حكومة العراق في جهودها لضمان حماية وتعزيز حقوق الأقليات القومية والعرقية واللغوية والدينية وغيرها من المجتمعات العراقية. وكجزء من هذه الجهود ، ييسّر المكتب عمل مجموعتين عاملتين من الأقليات، تضمان في عضويتها ممثلين عن الأقليات العراقية المتنوعة ، والمجتمع المدني ، والحكومة العراقية ، والمفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان ، وسلطات اقليم كردستان ، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في كردستان. توفر مجموعات العمل منصة لتحديد الخطوات العملية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري.

لإثارة حوار عام حول قضايا الأقليات وحقوق الإنسان ، اشترك المكتب في عام ٢٠١٩ مع شركات الإنتاج التلفزيوني العراقية لتكليف سلسلة من الأفلام القصيرة حول موضوع حقوق الإنسان وحقوق الأقليات التي عُرضت في مهرجان By٣٣ السينمائي في بغداد.

عقد المكتب ٣٣ فعالية أخرى حيث تم عرض الأفلام الرائدة في ١٧ محافظة من أصل ١٨ محافظة عراقية خلال جولة احتفالية استمرت ستة أشهر.

خلال المراجعة الدورية الشاملة الأخيرة للعراق من قبل مجلس حقوق الإنسان ، قبل العراق توصية باعتماد تشريع لتمكين التحقيق ومعاقبة الدين على أساس الدين أو المعتقد .

في عام ٢٠٢١ ، ستقدم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) الدعم الفني لضمان أن هذا التشريع يتماشى مع التزامات العراق الدولية وستتعاون مع الحكومة لدعم تنفيذه.

سرديات السلام:

من خلال مشروع سرديات السلام المستمر ، تشارك بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) أيضًا مع المجتمعات المحلية لتوثيق كيف يمكن لمبادرات الشباب بقيادة محلية أن تعالج مخاوف حقوق الإنسان المشتركة عبر جميع المجتمعات ولتشجيع التعاون المتبادل وتبادل الخبرات بين المجتمعات لتطوير حلول محلية.

و من خلال توحيد النشطاء المحليين من مختلف المجتمعات في جميع أنحاء البلاد ، يهدف المشروع إلى تعزيز نتائج الدفاع عن حقوق الإنسان لجميع العراقيين.

الاختفاء القسري:

يدعم المكتب جهود الحكومة الرامية إلى تحديد مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين ، بما في ذلك من خلال تسهيل التعامل مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري والإبلاغ المنتظم. في آب ٢٠٢٠ ، أصدر المكتب تقريرًا بعنوان "الاختفاء القسري من محافظة الأنبار ٢٠١٥ – ٢٠١٦: مساءلة الضحايا والحق في معرفة الحقيقة".

تشجع التوصيات على الاعتراف بحالات الاختفاء القسري ، والمساءلة عن الضحايا ، وإنشاء إطار قانوني محلي قوي ضد الاختفاء القسري ، والامتثال للضمانات الإجرائية ، والتعاون الوثيق مع آليات الأمم المتحدة المتخصصة. يمكن أيضًا استخدام إطار الإنصاف والمساءلة المفصل المنصوص عليه في التوصيات في جميع أنحاء البلاد لمعالجة حالات الاختفاء القسري الأخرى في العراق.

حماية الطفل:

ينسق المكتب تنفيذ أنشطة حماية الطفل في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وفقًا لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بشأن الأطفال والنزاع المسلح ودعمًا لتفويض حقوق الإنسان الأوسع للبعثة.

ويركز العمل على حماية الأطفال ورفاههم وتعميم مراعاة حقوق الطفل في جميع جوانب أنشطة البعثة وسياساتها وعمليات التخطيط الاستراتيجي. وهذا يشمل الرئاسة المشتركة مع اليونيسف لفريق العمل القطري للرصد والإبلاغ عن الأطفال والنزاع المسلح.

يعد تعزيز الحق في التعليم أحد مجالات التركيز الرئيسية. تتيح المساواة في الحصول على التعليم إعمال حقوق الإنسان الأخرى ، كما تساهم في تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل وتحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية. نشر المكتب سلسلة من التقارير التي توثق العقبات التي لا يزال الأطفال والمتعلمون الكبار يواجهونها في الوصول إلى التعليم لا سيما في المناطق التي كانت خاضعة سابقًا لسيطرة داعش ، وسيواصل التواصل مع الحكومة لدعم تنفيذها لتوصيات التقارير.

يركز التقرير الأول ، الحق في التعليم في العراق: الجزء الأول – إثر سيطرة داعش الإقليمية على الوصول إلى التعليم ، الذي نُشر في فبراير ٢٠٢٠ ، على الوصول إلى التعليم ما بعد الابتدائي للأطفال والشباب (فوق سن ١٨) الذين عاشوا في مناطق خاضعة لسيطرة

المنظمات الارهابية المتطرفة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ ، بما في ذلك النازحون داخليًا، في أوائل عام ٢٠٢١ ، أصدر مكتب حقوق الإنسان تقريرًا ثانيًا عن العقبات التي تعترض تعليم الفتيات بعد التخلص من المنظمات الارهابية داخل البلد، والذي يسلط الضوء على الدور الذي لا غنى عنه للفتيات المتعلمات في الاستقرار والانتقال والتعافي بعد الصراع.

العنف الجنسي المرتبط بالنزاع:

يشرف مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على تنفيذ ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وفقًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. يتم تنفيذ العمل بالتعاون الوثيق مع مجموعة الحماية الوطنية والمجموعات الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي للمساعدة والدعم في جمع المعلومات كجزء من ترتيبات المراقبة والتحليل والإبلاغ بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠).

تقوم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بالدعوة وبناء القدرات للشركاء للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع مما يضمن اتباع نهج شامل لتنفيذ الولاية ، بما في ذلك دعم الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

انواع المنظمات مثل، العنف ضد الاطفال، دور المجتمع في تفعيل حقوق الانسان، الضمانات الدولية لحماية حقوق المشاركة السياسية، منظمة اليونسكو في حماية حقوق الانسان..الخ.